



عن وباء، (كوفيد - ١٩)، وأخواته... حذارِ تأويل «التّباعد الاجتماعي» على معنى «التمييز»!

خلت، في الثلاثين من آذار الماضي، أحال وزير الصحة في الحكومة اللبنانية على النيابة العامة التمييزية قضية سيّدة من التابعة السورية تُوقّيت جرّاء رفض عددٍ من مستشفيات الشمال استقبالها وتقديم الإسعافات الضرورية لها.

لأَيَّامٍ

ومما أكّده عليه الوزير المذكور في كتاب الإحالة - على ما نقلت وسائل الإعلام اللبنانية - أنّ «عدم إسعاف مريض بحال الخطر هو جرمٌ نصّ عليه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب»، مُطالبًا بـ«التحقيق واتخاذ أقصى العقوبات بحق مَنْ أهمل أو قصّر مما أدى إلى وفاة المريضة»، مُضيفًا أنه «كان يتوجّب على طوارئ هذه المستشفيات مُعاينتها وإسعافها مهما كان التشخيص، على أن تتم إحالتها على مستشفى آخر إذا لزم الأمر» - ما يُستفاد منه أنّ عوارض «كوفيد - ١٩» كانت باقيةً على المريضة المذكورة.

وإذا كان من حقّ الوزير أن يُشكّر على ما بادر إليه - ولو أنّ التّوقّع ضعيفٌ، بناءً على سوابق كثيرة، بأن يُبادر القضاء اللبناني إلى التحرك، أو أن يردع بتحركه، إن حصل، عن تكرار هذه الواقعة - نقول: إذا كان من حقّ الوزير أن يُشكّر على ما بادر إليه، وإذا كان من حقّ ما بادر إليه أن يُقرأ تحت عنوان تحذير المستشفيات من اعتماد سياساتٍ تمييزيةٍ في حال انتشار الوباء في صفوف

غير اللبنانيين، من لاجئين سوريين وسواهم، – فمن أوجب الواجبات الأخلاقية والمواطنة معاً، في هذه الأوقات العصيبة، أن يتخذ الواحد منا، والواحدة، هذه الحادثة مناسبةً للتأمل في العديد من السلوكات والتعبيرات التَّمييزية التي برزت على هامش تفشي وباء كورونا، أو التي اتخذت من هذا الوباء مظلةً لها، ومن ثمَّ استنكارها، والدعوة إلى استنكارها، ولو بالقول فقط – وهو أضعف الإيمان في هذه الظروف التي تعزُّ فيها وسائل الاستنكار والتنديد الأخرى.

عاجلاً أم آجلاً – وكلنا أمل بأن يكون الأمر عاجلاً –
سوف يمضي الوباء، أو سوف يُحاصر ويحتوى، ولكنَّ
ذكرة هذا الوباء لن تمضي... ولعل أسوأ أسوأ يوم
يأتي يوم الحساب، ونكب على جرد الخسائر، أن
نتبيّن أن الأضرار لا تقتصر على الأنفس والثمرات
بل تتجاوزها إلى العلاقات البشرية، لا سيّما بين
«الجماعات» – لا فرّق أكانت هذه الجماعات عضوية
حقاً أو هويّات مجازيةً موهومة.

عاجلاً أم آجلاً – وكلنا أمل بأن يكون الأمر عاجلاً –
سوف يمضي الوباء، أو سوف يُحاصر ويحتوى،
ولكنَّ ذكرة هذا الوباء لن تمضي،
ومهما تكن الذرائع والأعدار
الآنية لهذه السلوكات والتعبيرات
التمييزية – سواء بين اللبنانيين/

اللبنانيات أنفسهم، أو بين اللبنانيين/اللبنانيات وسواهم من المقيمين في لبنان –
فإنَّ هذه السلوكات والتعبيرات ستُكتب في صُحف تلك الذاكرة. ولعل أسوأ
الأسوأ يوم يأتي يوم الحساب، ونكب على جرد الخسائر، أن نتبيّن أن الأضرار لا
تقتصر على الأنفس والثمرات بل تتجاوزها إلى العلاقات البشرية، لا سيّما بين
«الجماعات» – لا فرّق أكانت هذه الجماعات عضوية حقاً أو هويّات مجازيةً
موهومة.

إنَّ المسؤولية المُلقاة على عواتقنا اليوم، أفراداً وجماعات، لا تقف عند المُشاركة
في الحيلولة دون تفشي الوباء باحترام تدبير «التباعد الاجتماعي»، (في عداد
تدابير أخرى)، وإنما تتعدّها إلى الحيلولة دون أن يُأوّل «التباعد الاجتماعي»
على معنى الرُخصة لممارسات وسلوكاتٍ وتعبيراتٍ تمييزية يكون من شأنها أن
تزيد نسيج لبنان، في مواطنيه والمقيمين فيه، خرقاً وتهللاً، ويكون من شأنها
أن تشحن ذكرات هذا البلد، في مواطنيه والمقيمين فيه، بالمزيد من أسباب
الخصومة والنزاع!